

ادركنا ما نحن فيه من ازمة ووعينا ابعادها ، كان هذا هو المدخل لبدء حلها
وتجاوزها . من هنا فالتشخيص في هذا المضمار هو مفتاح المعالجة .
اين نحن والى اين نسير ؟

لا بد من اكتشاف اجوبة على اسئلتنا ، لان السؤال بدون جواب يجعل
المخاض الذي نحن فيه بدون هدف ، ويجعل الحركة بدون امل صيرورة .

وحتى يطرح مثل هذين السؤالين فيعني ان ما كنا عليه وما نحن فيه جعلنا
في حالة من الضياع تستوجب منا عدم الاستسلام الى التيه ، بل تفرض علينا
ضرورة التوجه الى اكتشاف مواقع انطلاقنا حتى نتمكن من ان نسير بخطوات
مدروسة نحو تحقيق اهدافنا .

نقول هذا لانه في الساحة العربية اليوم لا توجد بالقدر الكافي - وفي بعض
الاحيان لا توجد - مقومات الوصول الى القرارات التي من شأنها ان تستوعب
حصيلة مشاركة الشعوب في تقرير المصير . لان قضايا المصير تستوجب
المشاركة على اوسع نطاق حتى يكون القرار الذي نتخذه مستوفيا للشروط
التي تؤمن جدواه وفعاليتها .

هذا يعني ان كل قرار يجب ان يسبقه منهج يجيز لاصحاب الراي الاضمر
الاعتراض على الطروحات . فكل نهج يحول دون المخالفة او حرق المعارضة
يشجع عند صاحب الراي او التحليل الارتهان لاختضاع الحقائق من اجل تثبيت
القناعات المسبقة عند صانع القرار . في حين ان المنهج الذي يتيح تعرض
صانعي القرارات - لمختلف البدائل والاحتمالات بحيث تطرح دون رقابة ذاتية
او رسمية ، عندها يجيء القرار مستوعبا لنقائضه ، التحليل الذي اعتمد محصلة
لهذه الحقائق ، لا مجرد تقييمه للاراء المسبقة او لمزاجية القائد او القيادة .

نقول هذا لان الالتزام غير المسلح بالحقائق والتفاصيل ، اي الالتزام المنسلخ
عن المنهج الديمقراطي يرشح الفكر الثوري والعمل الثوري لانتكاسات وهزائم
يمكن تجنبها والتقليل من احتمالاتها .



ان كثيرا من انتكاساتنا القومية لم تكن وليدة فقدان الالتزام المبدئي ولا
ضالة الاستعداد للانضباط والعمل عند الجماهير والطلانح ، بل كانت نتيجة
محقومة للتفويض غير المشروط الذي تمكنت ان تنتزعه معظم القيادات القومية
والثورية في الوطن العربي . فبمقدار ما كانت تندفع الجماهير في العطاء
والبذل ، كانت القيادات تحجب عنها فرص المشاركة الحقيقية ، فينتج عن ذلك